

أثر التاهيل العلمي والمهني على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بالسودان

دراسة ميدانية

قرشي سليمان آدم

بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير التاهيل العلمي والمهني على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان؟ هدفت الدراسة إلى توضيح واختبار علاقة الارتباط بين التاهيل العلمي والمهني وتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان. وتوصلت الدراسة إلى أن إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مقررات المحاسبة في الجامعات يزيد من فرص تبنيها بالسودان، وعدم التدريب والإعداد الفني والمهني للمحاسبين يضعف من عملية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ضعف البناء التنظيمي لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان يؤدي إلى عدم التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وأوصت الدراسة بإدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مقررات المحاسبة في الجامعات السودانية وتقوية مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان.

الكلمات مفتاحية

التأهيل العلمي والمهني، المعايير الدولية، التقارير المالية.

المقدمة

في ظل مفهوم وثقافة العولمة الاقتصادية التي تهدف إلى انفتاح والأسواق على بعضها البعض من خلال حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود وظهور الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة في معظم أنحاء العالم بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي القت بظلالها على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية كل هذه العوامل اضافت تحدياً جديداً أمام المؤسسات الأكاديمية والمهنية لتطوير ادواتها بما يحقق متطلبات سوق العمل ومواجهة التحديات، وعليه فإن مسؤولية اعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات اللازمة لممارسة المهنة تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي والمنظمات المهنية من خلال البرامج التعليمية المحاسبية.

1 / مشكلة الدراسة

تأتي أهمية التاهيل العلمي والمهني من أهمية علم المحاسبة وما يمكن ان يقدمه من فوائد للمجتمع الذي يعمل ضمن نطاقه، فالمحاسبة مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث الاقتصادية بصورة يمكن ان تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة بالوحدة الاقتصادية، ومن هنا فان الاهتمام بالتاهيل العلمي والمهني يعتبر ضرورة متواصلة، وان هذا الاهتمام يمكن ان يتحقق من توافر الاسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التاهيل العلمي والمهني وبناء علي ذلك فانه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

هل يؤثر التاهيل العلمي والمهني على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير

المالية؟

2 / أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التاهيل العلمي والمهني على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يرى الباحث انه بعد التعرف على آثار التاهيل العلمي والمهني على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومواءمتها بما يمكن من تبني هذه المعايير فان ذلك سيكون له انعكاسات علمية على القوائم المالية للمؤسسات السودانية.

3 / اهداف الدراسة

تتمثل اهداف الدراسة في تشخيص واختبار علاقة الارتباط بين التاهيل العلمي والمهني وتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان.

4 / فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق اهدافها تم اختبار الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التاهيل العلمي وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التاهيل المهني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان.

5 / مناهج الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق اهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي

6/ حدود الدراسة

السعودية، بيان مدى كفاية هذه المقررات لتغطية موضوع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بيان مشاكل وصعوبات تدريس هذه المعايير في البرامج المحاسبية في الجامعات السعودية.

الحدود المكانية بيئة الأعمال السودانية، الحدود الزمانية 2019، الحدود البشرية عينة من العاملين في المجال المحاسبي (محاسبين، مدراء ماليين، محاسبين قانونيين، مراجعين وأكاديميين).

دراسة: (Wael I. AL-Rashed, 2012)

تناولت الدراسة كفاءة معايير التقارير المالية الدولية لطلاب المحاسبة بجامعة الكويت، وتمثلت مشكلة الدراسة في تفصي كفاءة معايير التقارير المالية الدولية في أوساط طلاب قسم المحاسبة بجامعة الكويت، وهدفت الدراسة إلى تزويد طلاب المحاسبة بعينة من الإستراتيجيات لأفضل الممارسات داخل قاعات الدراسة لتعزيز معرفة الطلاب بكفاءة معايير التقارير المالية الدولية وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر على وعي الطلاب بمعايير التقارير المالية الدولية له أهمية كبيرة في إعادة النظر في أهداف وأنشطة تدريس المحاسبة بالإضافة إلى أساليب التدريس بقسم المحاسبة على وجه العموم،

7/ أدوات ووسائل جمع البيانات

المصادر الأولية: الاستبيان. المصادر الثانوية: الكتب والمجلات والمراجع ومواقع الإنترنت .

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين موضوع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من زوايا مختلفة، سيستعرض الباحث بعض هذه الدراسات كما يلي :

- دراسة : (Daniel Zeghal and KarimMhedhbi, 2006)

تمثلت مشكلة الدراسة في العوامل المؤثرة على تبني معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية وهدفت الي التعرف علي العوامل التي من الممكن ان تؤثر علي تبني معايير المحاسبة الدولية بواسطة الدول النامية حيث تم اختبار عامل النمو الاقتصادي ، المستوي التعليمي ، درجة الانفتاح الاقتصادي ، ثقافة العضوية في التكتلات الدولية ووجود الأسواق المالية ، توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها ، ان الدول ذات المستويات التعليمية العالية والدول التي لديها أسواق رأسمالية متطورة ستكون متقدمة في تبني معايير المحاسبة الدولية إما النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح الاقتصادي ليس لها اثر علي تبني معايير المحاسبة الدولية .

دراسة : (Zakari, 2014)

تناولت الدراسة تحديات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ليبيا، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ماهي آثار القوانين ، التعليم المحاسبي، الاقتصاد والتركيبية الثقافية على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ليبيا. وهدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات الليبية.

تتفق هذه الدراسات مع دراسة الباحث حيث أنها تناولت أثر التأهيل العلمي على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلا أن الباحث قد تناول أيضاً أثر التأهيل المهني على تبني هذه المعايير.

- دراسة : (سابا ، 2008)

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين (دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة)، وهدفت إلى التعرف علي أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومحاولة وضع حلول لمعوقات التطبيق في فلسطين ، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من أهمها ان للجامعات الفلسطينية دور مهم في تبني وتطبيق معايير إعداد القوائم المالية الدولية .

المحور الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يغطي هذا المبحث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من حيث مفهومها وأهدافها وأهميتها ومزايا تطبيقها .

دراسة : (عبد المولى وعمارة ، 2012م)

تناولت الدراسة تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي لمعايير التقارير المالية الدولية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية، وهناك العديد من التساؤلات التي ستجيب عليها الدراسة وهي: هل قامت أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية بتطوير مقررات برامجها الدراسية لتحقيق الأهداف المشار إليها؟ هل المحتوى الحالي لمقررات البرامج المحاسبية في الجامعات السعودية يغطي بشكل كافي موضوع التقارير المالية الدولية؟ ماهو التطور اللازم لمقررات البرامج الدراسية المحاسبية ليفي بالمعرفة المطلوبة الخاصة بمعايير التقارير المالية الدولية؟ وهدفت الدراسة إلى بيان مدى جودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المقررات المحاسبية في الجامعات

أولاً: مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يعرف المعيار لغة بأنه قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة، وهو نموذج يوضع ويقاس على ضوءه وزن شيء، وطوله أو درجة جودته، أما محاسبياً فالمعيار عبارة عن بيان مكتوب تصدره هيئة محاسبية معينة ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المحاسبية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، عادة ما يلقي هذا المعيار قبولاً عاماً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي (تاج الأصفياء، 2011: ص 74)

ج- إن القوائم المالية التي ستعد بناء على معايير المحاسبة الدولية سيكون لها أثراً إيجابياً على مختلف أنواع المستخدمين ومتخذي القرارات.
د- إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في نهوض أي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلية وإقليمية ودولية.
هـ- عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصح إبلاغها المالي مفهوماً ومقرواً في السوق العالمية.
و- يمكن تطوير نظام المعلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

رابعاً: مزايا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أ- تدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرار: إذ تسهم تلك المعايير في تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية بالتوقيت والجودة والموثوقية العالية.
ب- الإسهام الفعال في تقدير المخاطر وعدم التأكد في القرارات الاستثمارية وقرارات التمويل والإقراض.
ج- التعريف بمتانة المركز المالي وهو ما يسهم في تحسين قدرته على إدارة مستويات الأداء والتغيير في المركز المالي.
د- الدخول في الأسواق المالية العالمية إذ سمح تبني المعايير المالية الدولية للشركات الأوروبية بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية وتحديد بورصة (Wall Street) كما بدأت بوادر التداول البيئي في أسواق المال لشركات المساهمة في دول الخليج بما أنها تعتمد معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.
هـ- تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاته الأمر الذي يحسن من أداء المنظومة المحاسبية في مجال جودة التقارير المالية وسهولة فهمها وإمكانية المقارنة في دعم القرار.
و- إن تأسيس معايير التقارير المالية الدولية يلقي قبولاً عاماً على المستوى الدولي الأمر الذي يسهم في تأهيل وتطوير مهنة المحاسبة والمحاسبين ليكونوا أكثر قدرة ومهنية للعمل في الأسواق المحلية والعالمية.
ز- تبني معايير التقارير المالية الدولية يسهم في إعداد قوائم مالية موحدة وعلى مستوى الشركات العالمية وهو ما يشجع على إنفتاح أسواق المال المحلية وتشجيع الاستثمارات المالية محلياً ودولياً.
ح- بدأت العديد من دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول النامية اشتراط تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية في تقديم إقراراتها الضريبية. (الموسوي، 2015)

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً: النبذة التعريفية

مرت مهنة المحاسبة في السودان بمراحل هامة عبر تاريخها الممتد منذ الاستعمار وحتى الآن، أدناه أهم المراحل التي مرت بها:

1/ فترة الاستعمار:

كما عرفت على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دولياً وتهدف إلى ضبط وإحكام الممارسات العملية للمهنة. (العميري، 2010، ص 16)

ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. (مطر، 1998م، ص 98)

أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) فأنها تشير إلى المبادئ التي يتم الالتزام بها عند إعداد التقارير المالية ، ويكون الالتزام بها من قبل العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، حيث أنها معدة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، والتفسيرات التي اعتمدها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). (عبد العظيم، 2012، ص 123)

يرى الباحث أن مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو عملية توحيد وتنسيق المبادئ والأسس والقواعد والطرق المحاسبية المختلفة على مستوى العالم بغرض معالجة مشاكل القياس المحاسبي وإعداد تقارير مالية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثانياً: أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى الوصول إلى مجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة وإدخال التحسينات على المعايير القائمة، هذا وقد أكدت لجنة معايير التقارير المالية الدولية أنها تهدف إلى إحداث التغييرات التالية: (الليثي، 2010، ص 34).

أ- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و (المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الدولية الحالية والإكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة.
ب- العمل على إلغاء التناقضات والتعارضات الموجودة بين المعايير.
ج- إدخال التفسيرات الملحق بالمعايير المحاسبية نفسها بدلاً من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.
د- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي.

ثالثاً: أهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يرى عدد من الكتاب والباحثين أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح أمراً هاماً، ويستندوا بأرائهم على عدد من الأسباب والعوامل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (القشي، 2014، ص 48)
أ- جعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أشكاله وأنواعه، حيث يرى الكثيرون أن المستثمر الأجنبي يحتاج ويعتمد ويثق بالقوائم المالية المبنية على معايير محاسبة دولية.
ب- إن عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والشفافية في المعلومات المالية وشفافية النظم القانونية والجنائية والاستثمارية المشجعة.

أ. الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة فكرياً ومهنياً وتفعيل دورها في دعم قيم المجتمع والحفاظ على الحقوق العامة للمساعدة في تحقيق العدالة المنشودة في إطار الحيادة والاستقلالية المهنية التامة.

ب. ترسيخ مبادئ مهنة المحاسبة والمراجعة وتوحيد مسمياتها ومفاهيمها وأهدافها في ضوء التجارب المحلية والتطورات الدولية.

ج. تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير الإدارة المالية وجميع العلوم المتعلقة بها.

د. وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة.

هـ. التنسيق مع المؤسسات العلمية بشأن المناهج ومستوى التأهيل والتدريب في كليات ومعاهد المحاسبة لتفي بالمستوى المطلوب، ولتضمن مستوى علمي رفيع للمحاسبين والمراجعين.

و. التنسيق مع التنظيمات والجمعيات المهنية المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

سلطات المجلس

لتنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها في المادة (1/5) حددت المادة (6) سلطات المجلس بالآتي:

أ. إجازة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق مع المعايير العالمية.

ب. وضع مناهج وامتحانات المحاسبين والمراجعين اللازمة للقيود في السجل واعتماد نتائج الامتحانات.

ج. المشاركة في مراقبة الامتحانات المهنية.

د. تحديد المؤهلات والشروط اللازمة للقيود في سجل المجلس لممارسة المهنة وفقاً لما يحدده هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.

هـ. منح شهادات التسجيل والتراخيص لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.

و. السحب من السجل وسحب التراخيص من أي محاسب أو مراجع إذا فقد أياً من المؤهلات والشروط المحددة للقيود في السجل.

ز. محاسبة المحاسبين والمراجعين وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.

ح. تكوين لجان دائمة ودوائر فنية وفقاً لما تحدده اللوائح.

ط. استخدام الكوادر التي تمكنه من القيام بأعماله وانجاز واجباته.

ي. إقرار موارد المجلس والرسوم.

ك. إجازة الموازنة والحسابات والتقارير السنوي ولأعمال المجلس.

ل. إبرام العقود وتملك المنقولات والعقارات والتصرف فيها فيما عدا التصرف في العقارات فيشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

م. تقديم أي مقترحات لتعديل هذا القانون ورفعها للجهات المختصة.

ن. إعداد سجلات المحاسبين والمراجعين بالسودان.

س. مراقبة وتقويم الأداء المهني على المستويين العام والخاص.

ع. اعتماد الاتحادات والجمعيات المهنية في مجال المراجعة والمحاسبة مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المنظمة لها.

بدأت المحاسبة كمهنة مستقلة في السودان وفقاً لنص المادة "137" من قانون الشركات السوداني لسنة 1925م وتنص هذه المادة على ما يلي: (قسم السيد، 2010)

أ. محاسب قانوني برخصة يصدرها الحاكم العام ومبنية على زمالات المحاسبين القانونيين العالمية.

ب. محاسب معتمد من ذوي الخبرة لمراجعة الحسابات الفردية غير الشخصية الاعتبارية يصادق عليها وزير المالية ومن السودانيون الذين لديهم خبرة لا تقل عن 20 سنة في مجال الحسابات.

2/ فترة ما بعد الاستقلال:

أ/ إنشاء مجلس المحاسبين القانونيين السوداني:

تم إنشاء مجلس المحاسبين القانونيين السوداني عام 1988م بموجب قانون مجلس المحاسبين السوداني لسنة 1988م بعد دراسات مستفيضة شاركت فيها عدة جهات ، من أهمها ديوان المراجع العام، ديوان النائب العام، وزارة المالية بجانب المحاسبين القانونيين.

ب/ حل مجلس المحاسبين القانونيين:

هذه المرحلة تعتبر تطور قضائي ناتج عن بعض المواد التي اثارته جدلاً قانونياً في قانون مجلس المحاسبين القانونيين لسنة 1988م ، من حيثيات المحكمة الدستورية فيما يختص بالقضية المرفوعة من قبل المحاسبين المعتمدين (طاعنون) ضد حكومة السودان ممثلة في مجلس المحاسبين القانونيين (مطعون ضدهم)، وكانت نقطة الخلاف التي اعتبرتها المحكمة الدستورية منافية للحقوق الدستورية فيما يتعلق بالمادة (1/9) والمادة (15) في القانون الصادر من المطعون ضدهم، وبالرجوع إلى القانون المذكور فإن منطوق المادة (1/9) يتعلق بتكوين الجمعية العمومية بينما المادة (15) تتعلق بالقيود على ممارسة مهنة المحاسبة في القطاع العام والخاص، حيث اقتصر تكوين الجمعية العمومية بمنطوق المادة (1/9) على حملة الشهادات المهنية من بريطانيا والذي اعتبرته المحكمة الدستورية منافياً لأحكام جمهورية السودان وميثاق حقوق الإنسان بموجب المادة (6) منه، ولذلك قبلت المحكمة الطعن في عدم دستورية وشرعية المادتين اللتين سبقتا الإشارة إليهما، وبذلك تم حل مجلس المحاسبين القانونيين. (عبد الرحيم، 2013)

ج/ إنشاء مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة:

تم إنشاء مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان في 10 جمادى الأول 1425هـ الموافق 28 يونيو 2004م بموجب قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لسنة 2004م وألغى هذا القانون في المادة (2) قانون مجلس المحاسبين القانونيين لسنة 1988م.

اختصاصات المجلس

في سبيل تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة حددت المادة (1/5) اختصاصات المجلس بالآتي:

(18.9%)، و دكتوراه (13) مبحوث و بنسبة بلغت (7.2%)، وعدد (22) مبحوث و بنسبة (12.3%) من حملة مؤهلات أخرى من العينة المبحوثة. يتضح مما سبق ان معظم افراد العينة المبحوثة هم من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 95 مبحوث و بنسبة 51.6% وهو ما يعادل نصف العينة المبحوثة.

ج/ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:
الجدول (3) : التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	98	54.4%
دراسات مالية ومصرفية	20	11.1%
إدارة أعمال	17	9.4%
اقتصاد	16	8.9%
إحصاء	17	9.4%
أخرى	12	6.7%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.
من الجدول (3) يلاحظ الباحث ان أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (98) مبحوث تخصص محاسبة و بنسبة (54.4%)، وعدد (16) مبحوث تخصص اقتصاد و بنسبة (8.9%)، كما تضمنت العينة على عدد (12) مبحوث من التخصصات أخرى و بنسبة بلغت (6.7%)، وعدد (17) مبحوث و بنسبة (9.4%) تخصص ادارة اعمال، وعدد (17) مبحوث و بنسبة (9.4%) تخصص إحصاء، وعدد (20) مبحوث و بنسبة (11.1%) تخصص دراسات مالية و مصرفية من العينة المبحوثة.

يتضح مما سبق أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم من تخصص محاسبة حيث بلغ عدد المبحوثين 98 مبحوث و بنسبة بلغت 54.4% من العينة المبحوثة، مما يدل على التخصصية، الأمر الذي يساعد على فهم اسئلة الاستبانة.

د/ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني:
الجدول (4) : التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني:

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زماله المحاسبين القانونيين السودانية	35	19.4%
زماله المحاسبين القانونيين العربية	10	5.6%
زماله المحاسبين القانونيين البريطانية	6	3.3%
زماله المحاسبين القانونيين الامريكية	7	3.9%
لا يوجد مؤهل مهني	43	23.9%

جاء في المادة (1/6) من سلطات المجلس إجازة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق مع المعايير العالمية ، يلاحظ الباحث بأن معايير المحاسبة والمراجعة المذكورة في منطوق المادة المذكورة لم تنص صراحة ولكن تفهم ضمناً بأنها معايير سودانية يجوز للمجلس إجازتها أو تمت إجازتها من قبل ويجوز المجلس تعديلها بما يتفق مع المعايير العالمية ولكن في واقع الأمر لم يصدر المجلس أي معايير سودانية للمحاسبة أو المراجعة وإن وجدت فإنها ترجمة للمعايير العالمية.

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية
1/ مجتمع الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الدارس أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من مدير مالي، مراجع داخلي، محاسب مالي، محاسب تكاليف، رئيس قسم التكاليف، أكاديميين، أخرى لتحقيق أغراض الدراسة.

2/ عينة الدراسة.

تم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة عينة الدراسة (القصدية) وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الدارس للحصول على آراء أو معلومات من مفردات محددة من المجتمع موضع الدراسة. وتم توزيع عدد (200) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (180) بنسبة استرجاع بلغت (90%) . بيانها كالاتي:

جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة %
استبيانات تم إعادتها بعد تعيبتها كاملة	180	90
استبيانات لم يتم إعادتها	20	10
إجمالي الاستبيانات الموزعة	200	100

المصدر: إعداد الدارس 2020م.

(3) خصائص عينة الدراسة: تشمل عينة الدراسة على الخصائص التالية
ب/ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:
الجدول (2) : التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	96	53.3%
دبلوم عالي	15	8.3%
ماجستير	34	18.9%
دكتوراه	13	7.2%
أخرى	22	12.2%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2020م.
من الجدول (2) يلاحظ الباحث ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، دبلوم عالي (15) مبحوث و بنسبة بلغت (8.3%) وبكالوريوس (96) مبحوث و بنسبة (53.3%)، و (34) مبحوث ماجستير و بنسبة

يتضح ان معظم افراد عينة الدراسة هم من الذين لا يوجد لهم مؤهل مهني حيث بلغ عددهم 43 مبحوث وبنسبة بلغت 23.9% من العينة المبحوثة مما يؤكد ميلهم الى الجانب الاكاديمي.

تحليل بيانات الفرضية الأولى

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)
وفيما يلي تحليل لمحور الدراسة الأول والذي يقيس أثر التأهيل العلمي على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو التالي:

اخرى	79	43.9%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

يبين الجدول رقم (4) أن (10) مبحوث وبنسبة (5.6%) حاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين العربية، و(6) مبحوث حاصلين على الزمالة المحاسبين القانونيين البريطانية وبنسبة (3.3%)، و (35) مبحوث حاصل على الزمالة السودانية وبنسبة (19.4%)، و (7) مبحوث حاصلين على الزمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية وبنسبة (3.9%)، و (79) مبحوث وبنسبة (43.9%) من العينة المبحوثة من لا يوجد لهم مؤهلات مهنية عدد (43) مبحوث وبنسبة (23.9%) من يوجد لديهم مؤهلات مهنية أخرى.

أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

جدول (5): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا وافق بشدة		لا وافق		محايد		وافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
1	يزيد ادخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المقررات المحاسبية في الجامعات السودانية من فرص تبنيها بالسودان	6	3.3%	11	6.1%	25	13.9%	80	44.4%	58	32.2%
2	تحديث بيئة التعليم المحاسبي وتطويرها المستمر يدعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بيئة الاعمال السودانية	6	3.3%	17	9.4%	11	6.1%	90	50%	56	31.1%
3	يسهم تدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية في زيادة معرفة الخريجين ومهاراتهم بما يمكنهم من الإسهام في تبنيها بالسودان	1	0.06%	15	8.3%	19	10.6%	92	51.1%	53	29.4%
4	تتوفر التسهيلات اللازمة لتدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية	9	5%	19	10.6%	40	22.2%	73	40.6%	39	21.7%
5	عدم التدريب والاعداد الفني والمهني للمحاسب يضاعف من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	2	1.1%	4	2.2%	15	8.3%	98	54.4%	61	33.9%
6	توجيه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد على تبنيها	5	2.8%	8	4.4%	29	16.1%	91	50.6%	47	26.1%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

(6.1%)، و (6) مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة وبنسبة (3.3%).

العبارة الثانية: والتي تنص على " تحديث بيئة التعليم المحاسبي وتطويرها المستمر يدعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بيئة الاعمال السودانية " نجد أن (56) مبحوث وبنسبة (31.1%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة، و (90) مبحوث وبنسبة (50%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (11) مبحوث من العينة ويمثلون (6.1%) من العينة المبحوثة، ويوجد (17) مبحوث وبنسبة (9.4%)

كما ورد في الجدول رقم (5) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "

نلاحظ في العبارة الأولى القائلة " يزيد ادخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المقررات المحاسبية في الجامعات السودانية من فرص تبنيها بالسودان " نجد أن (58) مبحوث وبنسبة (32.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (80) مبحوث وبنسبة (44.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و (25) مبحوث وبنسبة (13.9%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (11) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة

مبحوث وبنسبة (54.4%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (15) مبحوث ويمثلون نسبة (8.3%) من العينة المبحوثة، ويوجد (4) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2.2%)، وعدد (2) مبحوث وبنسبة (1.1%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: "توجيه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد على تبنيها" نجد أن (47) مبحوث وبنسبة (26.1%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(91) مبحوث وبنسبة (50.6%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك (29) مبحوث محايدون ويمثلون (16.1%) من العينة المبحوثة، ويوجد (8) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (4.4%) من العينة المبحوثة، ويوجد (5) مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة وبنسبة بلغت (2.8%).

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والمنوال والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة، حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وفيما يلي الجدول (6) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس ترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

لا يوافقون، ويوجد عدد (6) مبحوث وبنسبة (3.3%) لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على يسهم تدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية في زيادة معرفة الخريجين ومهاراتهم بما يمكنهم من الإسهام في تبنيها بالسودان " نجد أن (53) مبحوث وبنسبة (29.4%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (92) مبحوث وبنسبة (51.1%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (19) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (10.6%) من العينة، ويوجد (15) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (8.3%) من العينة المبحوثة، و يوجد عدد (واحد) مبحوث وبنسبة (0.06%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على "تتوفر التسهيلات اللازمة لتدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية" نجد أن (39) مبحوث بنسبة (21.7%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (73) مبحوث بنسبة (40.6%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (40) مبحوث ويمثلون نسبة (22.2%)، و يوجد (19) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (10.6%)، و عدد (9) مبحوث وبنسبة (5%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: "عدم التدريب والاعداد الفني والمهني للمحاسب يضعف من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" نجد أن (61) مبحوث وبنسبة (33.9%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة (98)

جدول (6): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1	يزيد ادخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المقررات المحاسبية في الجامعات السودانية من فرص تبنيها بالسودان	3.96	4	1.00	اوافق
2	تحديث بيئة التعليم المحاسبي وتطويرها المستمر يدعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بيئة الاعمال السودانية	3.96	4	1.02	اوافق
3	يسهم تدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية في زيادة معرفة الخريجين ومهاراتهم بما يمكنهم من الإسهام في تبنيها بالسودان	4.00	4	0.88	اوافق
4	تتوفر التسهيلات اللازمة لتدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية	3.63	4	1.08	اوافق
5	عدم التدريب والاعداد الفني والمهني للمحاسب يضعف من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	4.17	4	0.76	اوافق
6	توجيه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد على تبنيها	3.92	4	0.92	اوافق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.63 – 4.17) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول التي تنص على(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي الجدول (7) يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الأولى

المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

ثالثاً: اختبار (كاي تربيع) (فرضية الدراسة الأولى)

جدول (7): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور الفرضية الأولى

العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يزيد ادخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المقررات المحاسبية في الجامعات السودانية من فرص تبنيها بالسودان	380.429	1	.000
تحديث بيئة التعليم المحاسبي وتطويرها المستمر يدعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بيئة الاعمال السودانية	313.754	2	.000
يسهم تدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية في زيادة معرفة الخريجين ومهاراتهم بما يمكنهم من الإسهام في تبنيها بالسودان	496.114	1	.000
تتوفر التسهيلات اللازمة لتدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجامعات السودانية	279.156	1	.000
عدم التدريب والاعداد الفني والمهني للمحاسب يضعف من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	362.268	1	.000
توجيه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد علي تبنيها	343.058	2	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

تحليل بيانات الفرضية الثانية

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل المهني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) وفيما يلي تحليل محور الدراسة الأول والذي يقيس أثر التأهيل المهني على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو التالي:

لاختبار صحة المحور القائل "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي في المدى ما بين (279.156 – 466.204) وبدرجات حرية (1-2-3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

جدول (8): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبرة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يعيق عدم فهم الملاك ومعددي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية لاهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملية تبنيها بالسودان	2	1.1%	12	6.7%	25	13.9%	83	46.1%	58	32.2%
2	يؤدي ضعف البناء التنظيمي لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان إلى عدم التزام الشركات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	2	1.1%	11	6.1%	30	16.7%	82	45.6%	55	30.6%
3	يؤثر عدم اهتمام الدولة بمهنة المحاسبة سلباً على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	4	2.2%	4	2.2%	18	10%	87	48.3%	87	37.2%

4	عدم التنسيق بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ومعدي ومستخدمي القوائم المالية يربك عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	3	1.7%	12	6.7%	30	16.7%	82	45.6%	53	29.4%
5	يقلل عدم تنشيط عضوية اتحاد المحاسبين القانونيين السودانيين بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين من فرص تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	1	0.06%	11	6.1%	25	13.9%	81	45%	62	34.4%
6	يساعد وضع شروط لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلها بما يتناسب مع التطورات المهنية العالمية علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	1	0.06%	15	8.3%	17	9.4%	86	47.8%	61	33.9%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م.

محايد ويمثلون نسبة (16.7%) من العينة المبحوثة، ويوجد (12) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (6.7%) من العينة المبحوثة، وعدد (3) مبحوث وبنسبة (1.7%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: "يقلل عدم تنشيط عضوية اتحاد المحاسبين القانونيين السودانيين بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين من فرص تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان" نجد أن (62) مبحوث وبنسبة (34.4%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة وعدد (81) مبحوث وبنسبة (45%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (25) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (13.9%) من العينة المبحوثة، و يوجد (11) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (6.1%)، وعدد واحد مبحوث وبنسبة (0.06%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: "يساعد وضع شروط لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلها بما يتناسب مع التطورات المهنية العالمية علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان"، نجد أن (61) مبحوث وبنسبة (33.9%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (86) مبحوث وبنسبة (47.8%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (17) مبحوث محايد ويمثلون (9.4%) من العينة المبحوثة، و يوجد (15) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (8.3%)، وعدد واحد مبحوث وبنسبة (0.06%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والمنوال والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة، حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وفيما يلي الجدول (9) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس ترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

العبارة الأولى: "يعيق عدم فهم الملاك ومعدي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية لأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملية تبنيها بالسودان" نجد أن (58) مبحوث وبنسبة (32.2%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (83) مبحوث وبنسبة (46.1%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (25) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (13.9%) من العينة المبحوثة، و يوجد (12) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (6.7%)، وعدد (2) مبحوث وبنسبة (1.1%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: "يؤدي ضعف البناء التنظيمي لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان إلى عدم التزام الشركات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" نجد أن (55) مبحوث وبنسبة (30.6%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (82) مبحوث وبنسبة (45.6%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (30) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (16.7%) من العينة المبحوثة، و يوجد (11) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (6.1%) من العينة المبحوثة، وعدد (2) مبحوث وبنسبة (1.1%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: "يؤثر عدم اهتمام الدولة بمهنة المحاسبة سلباً علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" نجد أن (67) مبحوث وبنسبة (37.2%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (87) مبحوث وبنسبة (48.3%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (18) مبحوث محايد ويمثلون (10%) من العينة المبحوثة، و يوجد (4) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2.2%) من العينة المبحوثة، و عدد (4) مبحوث وبنسبة (2.2%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الرابعة: عدم التنسيق بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ومعدي ومستخدمي القوائم المالية يربك عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان" نجد أن (53) مبحوث وبنسبة (29.4%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و (82) مبحوث وبنسبة (45.6%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (30) مبحوث

جدول (9): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1	يعيق عدم فهم الملاك ومعدّي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية لاهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملية تبنيها بالسودان	4.01	4	091	اوافق
2	يؤدي ضعف البناء التنظيمي لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان إلى عدم التزام الشركات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	3.98	4	0.90	اوافق
3	يؤثر عدم اهتمام الدولة بمهنة المحاسبة سلباً علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	4.16	4	0.85	اوافق
4	عدم التنسيق بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ومعدّي ومستخدمي القوائم المالية يربك عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	3.94	4	0.93	اوافق
5	يقلل عدم تنشيط عضوية اتحاد المحاسبين القانونيين السودانيين بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين من فرص تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	4.06	4	0.90	اوافق
6	يساعد وضع شروط لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلها بما يتناسب مع التطورات المهنية العالمية علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	4.06	4	0.92	اوافق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

ثالثاً: اختبار (كاي تربيع) (فرضية الدراسة الثانية)
ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي الجدول (10) يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الثانية:

من الجدول رقم (9) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثالث التي تنص على (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل المهني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.63 – 4.17) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول (10): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور الفرضية الأولى

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يعيق عدم فهم الملاك ومعدّي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية لاهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملية تبنيها بالسودان	341.208	2	.000
يؤدي ضعف البناء التنظيمي لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان إلى عدم التزام الشركات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	320.329	2	.000
يؤثر عدم اهتمام الدولة بمهنة المحاسبة سلباً علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	466.204	3	.000
عدم التنسيق بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ومعدّي ومستخدمي القوائم المالية يربك عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	290.286	1	.000
يقلل عدم تنشيط عضوية اتحاد المحاسبين القانونيين السودانيين بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين من فرص تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	419.374	1	.000
يساعد وضع شروط لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلها بما يتناسب مع التطورات المهنية العالمية علي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالسودان	399.845	2	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

- 5/ ضرورة التنسيق التام بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ومعدي ومستخدمى القوائم المالية .
توصيات بدراسات مستقبلية:
1/ أتر تطوير مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
2/ دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جودة المعلومات المحاسبية للمصارف السودانية .

المصادر والمراجع

- 1- يحيى فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010م.
2- ماجد ماهر فهيم سابا ، مدي قابلية معايير اعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين " دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، عمادة الدراسات العليا ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، 2008 .
3- ناصر خليفة عبد المولي ود. مصطفى أبو عمارة، تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي لمعايير التقارير المالية الدولية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، العدد الثاني، المجلد الخامس، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية- الفرص والتحديات، 1-2/5/2012م.
4- محمد حسن عبد العظيم، التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد خاص، الجزء الأول، أكتوبر 2012م.
5- إنعام محسن غدير الموسوي، تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظور مستخدمي المعلومات (دراسة تحليلية للمصارف الأهلية العاملة في محافظة النجف الأشرف)، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد لثالث عشر، العدد السادس والثلاثون، 2015.
6- الفاتح الأمين عبد الرحيم، أترقان تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تطوير الأداء العلمي والمهني في السودان، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة شقراء، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، المملكة العربية السعودية، محافظة الدواري، يناير 2013م.

لاختبار صحة المحور القائل "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل المهني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي في المدى ما بين (279.156 – 466.204) وبدرجات حرية (1 -2-3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعببارات المحور.

الخاتمة

تشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- من خلال الدراسة النظرية والميدانية واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:
1/ يعيق عدم فهم الملاك ومعدي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية لاهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملية تبنيها بالسودان.
2/ تحديث بيئة التعليم المحاسبي وتطويرها المستمر يدعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بيئة الاعمال السودانية.
3/ توجيه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد على تبنيها.
4/ يعيق عدم فهم الملاك ومعدي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية لاهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملية تبنيها بالسودان.
5/ يؤدي ضعف البناء التنظيمي لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان إلى عدم التزام الشركات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
6/ يؤثر عدم اهتمام الدولة بمهنة المحاسبة سلباً على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات

- 1 / ضرورة ادخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مقررات المحاسبة في الجامعات السودانية .
2/ ضرورة تهيئة البيئة المحلية للاستثمار بشتى أشكاله وأنواعه، حيث يرى الكثيرون أن المستثمر الأجنبي يحتاج ويعتمد ويثق بالقوائم المالية المبنية على معايير محاسبة دولية.
3/ عقد ورش عمل والاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة بغرض تدريب وتأهيل وزيادة كفاءة معدي القوائم المالية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية .
4/ تقوية مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان بمنحه صلاحيات الزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

12-Daniel Zeghal&KarimMhedhbi (2006)“ an analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries “ the international journal of accounting “ No 41 “ pp 373- 386 .

13-Wael I. AL- Rashed. 92012), Accounting Students IFRS Competency : the case of Kuwait University, journal of administrative and economic sciences, Qassim University, Vol 5, No 2, pp 107-132.

14-Mohamed AbuellgasemZakari, Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya International Journal of Accounting and Financial Reporting, vol.4 (4) No.2, 2014, pp 390-412.

7- ظاهر شاهر القشي، واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية، رؤى اقتصادية، جامعة جدارا، الأردن، العدد السادس، 2014م.

8- ندى قسم السيد، معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وتطبيق في السودان، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م.

9- محمد الأمين تاج الأصفياء، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية العربية، (مدني، دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر، 2011م).

10-سعود جابر العمري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ط1، 2010م.

11-محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية، دراسة إستراتيجية ، العدد 18، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1998م